APLC/MSP.9/2008/WP.13
22 October 2008

ARABIC
Original: FRENCH

اجتماع الدول الأطراف في اتفاقية حظر استعمال وتكديس وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام

الاجتماع التاسع
جنيف، ٢٤ -٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨
البند ١٣ من جدول الأعمال المؤقت
النظر في الطلبات المقدمة في إطار المادة ٥

طلب لتمديد الأجل المحدد لإكمال تدمير الألغام المضادة للأفراد وفقاً للمادة ٥

مقدم من السنغال

١- تشهد السنغال منذ عام ١٩٨٢ صراعاً مسلحاً محدود النطاق في منطقة كازامانس تقوده حركة كازامانس للقوى الديمقراطية التي تسعى إلى انفصال هذه المنطقة عن السنغال. وتواجه كازامانس بسبب هذا الصراع، ولا سيما بعد عام ١٩٩٧، مشكلة خطيرة تتمثل في التلوث بالألغام الأرضية.

٢- ومنذ عام ١٩٩٩، وبعد دخول الاتفاقية حيز النفاذ، أنشأت السنغال لجنة وطنية لتنفيذ اتفاقية أوتاوا ولكنها لم تضع برنامجاً لإزالة الألغام إذ إن حدة الصراع قد تضاعفت بالفعل خلال هذه السنوات. ومنذ الاتفاق الأخير لوقف إطلاق النار الموقع بين الأطراف في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤، شهدت منطقة كازامانس بأكملها تهدئة عامة وغياباً نسبياً للأعمال العدوانية المسلحة بين الأطراف، دون مع ذلك أن تترك الجماعات المسلحة التابعة لحركة كازامانس للقوى الديمقراطية قواعدها. وكانت حالة التهدئة هذه مناسبة للإعداد لبرنامج العمل المتعلق بإزالة الألغام، وبذلت الحكومة السنغالية كل ما في وسعها لوضع الهياكل اللازمة لتنفيذ هذا لكي تتمكن في الشروع فوراً في أنشطة إزالة الألغام سعياً منها إلى احترام الالتزامات المنصوص عليها في إطار الاتفاقية.

٣- ومنذ بداية عام ٢٠٠٥، اعتمدت حكومة السنغال إطاراً قانونياً ومؤسسياً لقطاع الأعمال المتعلقة بالألغام، ووقع رئيس الجمهورية قانون إزالة الألغام في ٣ آب/أغسطس ٢٠٠٥. كما تم في آب/أغسطس ٢٠٠٦ اعتماد المراسيم المنفذة لهذا القانون التي تتعلق بتعديل النظم الأساسية للجنة الوطنية وإنشاء مركز السنغال الوطني للأعمال المتعلقة بإزالة الألغام (مركز السنغال الوطني). وجرى تعيين مدير مركز السنغال الوطني للأعمال المتعلقة بإزالة الألغام في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧، وبدأ تشغيل المركز نفسه في زغينشور في آب/أغسطس ٢٠٠٧.

٤- وتم تنفيذ مشروع دراسة عاجلة عن أثر الألغام في كازامانس في الفترة ما بين تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥ ونيسان/أبريل ٢٠٠٦، أتاحت توثيق مواقع وحجم التلوث بالألغام في الأراضي التي يمكن الوصول إليها في منطقة كازامانس الطبيعية. كما أتاحت هذه الدراسة تقييم الأثر الاجتماعي والاقتصادي لهذا التلوث على السكان المعنيين. وقد زارت أفرقة المفتشين التابعين للمشروع ٢٥١ موقعاً يُحتمل أن تكون ملوثة؛ وتم التأكد من أن ٩٣ من هذه المواقع ملوثة

بالفعل بالألغام و/أو مخلفات الحرب من المتفجرات؛ وتم تحديد ما مجموعة ١٤٩ منطقة مشتبه فيها في هذه المواقع الملوثة. وهناك أكثر من ٩٠ ٠٠٠ شخص يعتبر متأثراً بصورة مباشرة بهذا التلوث. وخلصت الدراسة بشكل تقريبي إلى أن هناك حوالي ١١ كيلومتراً مربعاً من الأراضي و٧٣ كيلومتراً مربعاً من الطرق و/أو الممرات تعتبر ملوثة بالألغام. وحُددت دوائر نياغيس، ونياسيا، وديا‌تاكوندا، الواقعة بين نهر السنغال والحدود مع غينيا-بيساو باعتبارها المناطق الأكثر تأثراً بالتلوث.

٥- وبالنظر إلى الأوضاع الأمنية التي لا تزال هشة في بعض المناطق، لم يستطع المشروع زيارة جميع القرى التي قد يكون مشتبهاً في أنها متأثرة بالألغام، وخاصة المناطق الواقعة على الحدود مع غينيا-بيساو وغامبيا. كما تبين أن هناك عدداً من القرى غير مأهولة ومن ثم لم يتسن تفتيشها. وبناء عليه، فإن جميع المناطق الملوثة لم تكتشف بعد.

٦- وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧، اضطلع كل من اللجنة الوطنية ومركز السنغال الوطني بمراجعة للاستراتيجية الوطنية للأعمال المتعلقة بإزالة الألغام بالتعاون مع جميع الخبراء، والشركاء في التنمية والمنظمات الإنمائية الموجودين في البلد والمهتمين بتنفيذ البرنامج. وتؤكد الخطة الاستراتيجية الجديدة من جديد على الطابع المدني والمحايد والإنساني للبرنامج وهي تغطي الفترة ٢٠٠٧-٢٠١٥. وتتوخى الاستراتيجية الوطنية أن تشمل المناطق ذات الأولوية العليا على وجه الخصوص المناطق المهجورة التي يُعاد توطين السكان فيها والبلدات التي يُعتبر التأثير الاجتماعي والاقتصادي لوجود الألغام فيها كبيراً.

٧- وفي ١ أيار/مايو ٢٠٠٨، كان عدد الضحايا المسجلين في السنغال يبلغ ما مجموعة ٧٤٨ ضحية. ويؤثر التلوث بالألغام بشدة على التنمية الاقتصادية لكازامانس ولا سيما على قطاعات الزراعة والصيد ونقل البضائع والسياحة؛ ويؤثر أيضاً على التجارة بين السنغال وغينيا-بيساو.

٨- وفي كازامانس، لا يجري حتى الآن وضع العلامات بشكل مهني يتفق مع المعايير الدولية السارية إلا بقدر قليل. غير أنه لوحظ وجود عدد من الإشارات التقليدية وضعها سكان القرى. أما المناطق التي تمثل خطراً كبيراً على سكان المناطق المجاورة أو الأشخاص الذين عادوا، فإن برنامج إزالة الألغام سيقوم بوضع علامات على سبيل الاستعجال للحد من المخاطر المواجهة.

٩- وبفضل تمويل من الولايات المتحدة، تمكنت المنظمة غير الحكومية، المنظمة الدولية للمعوقين، من تعيين فريق مكون من ٩ من مزيلي الألغام بالمعدات اليدوية، ومن تدريبهم وتزويدهم بالمعدات. وتم تحديد المناطق المستهدفة لنشر هذا الفريق بالتعاون الوثيق مع مركز السنغال الوطني. ولأسباب إدارية، لم يتم هذا النشر قبل نهاية عام ٢٠٠٧ ولكن بلجيكا قدمت تمويلاً جديداً سمح بنشر هذا الفريق في ضواحي زيغينشور لمدة ستة أشهر اعتباراً من شباط/فبراير ٢٠٠٨. وبفضل تمويل تكميلي قدره ٢١٠ ٠٠٠ يورو مقدم من فرنسا وألمانيا ستتواصل هذه العمليات حتى نيسان/أبريل ٢٠٠٩. وحتى يومنا هذا، اقتصرت أنشطة إزالة الألغام لأغراض إنسانية التي تم الاضطلاع بها في كازامانس على منطقة كانديالانغ بالقرب من مدينة زيغينشور وعلى بلدات ماندينا وماكايني، وسوكوتي وبوتوت الواقعة داخل دائرة قطرها ستة كيلومترات حول المدينة المذكورة. وبذا يكون قد تم وضع علامة في مساحة قدرها ٢٧ ٠٠٠ متر مربع.

١٠- وبالرغم من جميع الجهود المبذولة، لم يتسن البدء في العمليات الميدانية لإزالة الألغام إلا في بداية عام ٢٠٠٨؛ وهذا يبرر اضطرار السنغال إلى طلب تمديد الفترة الزمنية التي تحددها المادة ٥. وتلتمس السنغال تمديداً لفترة سبع سنوات

حتى أول آذار/مارس ٢٠١٦، لإكمال برنامجها المتعلق بإزالة الألغام لأغراض إنسانية، وهي فترة زمنية تتسق مع "استراتيجية السنغال الوطنية للأعمال المتعلقة بإزالة الألغام ٢٠٠٧-٢٠١٥" التي وضعت في الآونة الأخيرة.

١١- وبالنظر إلى أن برنامج السنغال لإزالة الألغام لا يزال في مرحلة الانطلاق، فإنه من غير الممكن وضع إسقاطات محددة للفوائد المحتملة التي ستحققها العمليات التي يجري الاضطلاع بها. ويجدر بالذكر أيضاً أن الهدف لن يتحقق إلا إذا تواصل سير عملية السلام بشكل مؤات وتحسنت الأوضاع الأمنية في جميع المناطق المتأثرة بالصراع وهي، بطبيعة الحال، الأكثر تأثراً بوجود الألغام.

١٢- وبالرغم من توقيع الاتفاق في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤، فإن الحالة في منطقة كازامانس لم تتطور على نحو إيجابي بالقدر المأمول وما زالت متقلبة جداً، ولا سيما في المناطق الواقعة على الحدود مع غامبيا وغينيا-بيساو، ولم تيسر تنفيذ عمليات لإزالة الألغام على نطاق واسع. وما زالت هناك مناطق عديدة لا يمكن للمنظمات غير الحكومية والوكالات التابعة للأمم المتحدة العاملة في المنطقة الوصول إليها.

١٣- وأرادت السنغال توفير الهياكل الوطنية المكلفة بتوجيه عمليات إزالة الألغام قبل انطلاق هذه الأنشطة. وشجع هذا القرار على ملكية البرنامج ولكن عملية وضع الإطار القانوني والمؤسسي الرامي إلى توجيه البرنامج لم تبدأ سوى في آذار/مارس ٢٠٠٥ - بعد توقيع الاتفاق في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤. وتجدر الإشارة إلى أنه كان لا بد في جميع الأحوال انتظار النتائج التي سيسفر عنها مشروع الدراسة العاجلة عن أثر الألغام في كازامانس قبل المضي قدماً وتعريف الخطوط العريضة لاستراتيجية إزالة الألغام.

١٤- وينبغي لبرنامج الأعمال المتعلقة بإزالة الألغام وبوجه أخص أنشطة إزالة الألغام، أن يؤثرا بشكل إيجابي على عملية السلام وذلك بتشجيع استعادة الثقة بين الأطراف، وتيسير الاضطلاع بأنشطة إعادة التأهيل والتنمية وكذلك بتحسين الأمن البشري في المنطقة. ولم يعترف المراقبون والخبراء المشاركون في إعداد الاستراتيجية الوطنية فقط بأنه يمكن البدء على الفور في العمل في بعض المناطق التي لم تعد لها أهمية استراتيجية عسكرية للأطراف، وإنما اعترفوا أيضاً بأنه ينبغي لجميع الأطراف في النزاع أن تشارك في إزالة الألغام لبلوغ هذا الهدف. وبالتالي يتوقف نجاح البرنامج على دينامية عملية السلام، ولا بد من التسليم بأنه منذ ٢٠٠٥، لا يزال التقدم في هذه العملية متواضعاً.

١٥- وأخيراً، حتى إذا كان من الحقيقي أن جهود تعبئة الموارد شهدت شيئاً من النجاح، فإنه يجب توضيح أنه فيما يتعلق بالأموال المتاحة بالفعل في الميدان للاضطلاع بالأعمال المتعلقة بإزالة الألغام، لم تصرف حتى الآن سوى مساهمة بلجيكا والتي تبلغ ٢٧٧ ٠٠٠ يورو؛ ومع ذلك أتاحت هذه المساهمة إطلاق المشروع التجريبي الذي تنفذه المنظمة الدولية للمعوقين والذي سينتهي العمل فيه في ٢٢ آب/أغسطس ٢٠٠٨. وسيتيح الاتفاق الذي تم توقيعه في الآونة الأخيرة مع فرنسا وألمانيا بشأن مبلغ قدره ٢١٠ ٠٠٠ يورو مواصلة العمليات اعتباراً من ١٥ تشرين الأول/أكتوبر، بعد دورة تدريبية مدتها ستة أسابيع، لفترة ستة أشهر ونصف شهر. كذلك تم التوقيع على اتفاق تمويل آخر بشأن مبلغ قدره أربعة ملايين يورو مع الاتحاد الأوروبي. وسوف يستخدم هذا المبلغ في تعزيز قدرات مركز السنغال الوطني (٥٠٠ ٠٠٠ يورو) وفي أنشطة تتعلق بإزالة الألغام (٣ ٥٠٠ ٠٠٠ يورو).

١٦- وتقدر السنغال، بصورة تقريبية جداً، أن تكلفة الأعمال المتعلقة بإزالة الألغام التي ستقوم بها حتى نهاية عام ٢٠١٥، ستبلغ نحو ٣٠ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة. ويستند هذا التقدير في جملة أمور إلى أن

السنغال لم تتمكن من التعلم كثيراً من عمليات إزالة الألغام التي انطلقت في شباط/فبراير ٢٠٠٨، وأنها لا تملك معلومات حتى الآن بشأن الإمكانات التي سيُنفذ بها البرنامج. غير أن الدروس المستفادة لم تكذب في هذه المرحلة الإسقاط الإجمالي للمبالغ اللازمة للبرنامج.

١٧- وليس لدى السنغال حتى الآن عدد هام من الشركاء التنفيذيين ولا عدد كبير من مزيلي الألغام المؤهلين. وتأمل السنغال أن تستفيد في المستقبل القريب، رهناً بتوافر الأموال، من وجود إثنين من مشغلي إزالة الألغام وما يقرب من ٢٠٠ من مزيلي الألغام مزودين بوسائل ميكانيكية شتى. وتتسق إسقاطات الميزانية المذكورة أعلاه مع حجم ومدة العملية التي يأمل مركز السنغال الوطني أن ينفذها بالتعاون مع الشركاء في التنمية والمشغلين.

١٨- ووفرت حكومة السنغال بالفعل مساهمة قدرها ٠٠٠ ٠٠٠ ١ دولار من دولارات الولايات المتحدة للفترة ٢٠٠٧-٢٠٠٩؛ ولا تزال المساهمات التي تعتزم الحكومة توفيرها في المستقبل قيد المناقشة ولكن أغلب الظن أن هذه المبالغ ستكون أكبر. وحتى الوقت الحاضر، ستسمح المساهمات المتوقعة و/أو المفترضة من اللجنة الأوروبية (٣,٣٥ مليون يورو) ومن إسبانيا (غالباً حوالي ٣ مليون يورو) لبرنامج إزالة الألغام بتحريك الأنشطة التي يجري الاضطلاع بها في الوقت الراهن في الميدان، ولكنها بالرغم من ذلك غير كافية لتغطية احتياجات البرنامج حتى عام ٢٠١٥.

١٩- وينبغي تحليل التقديرات الحالية المتعلقة بالمساحات الملوثة والتي وفرتها نتائج مشروع الدراسة العاجلة عن أثر الألغام في كازامانس تحليلاً متأنياً. وفي واقع الأمر، ظل الوصول إلى بعض بلدات المنطقة متعذراً على أفرقة المشروع بسبب الأوضاع الأمنية غير المرضية، في حين ثبت أن هناك بلدات أخرى مهجورة تعذر إخضاعها للدراسة لهذا السبب. وستخضع هذه البلدات التي لم تجر زيارتها - ولكنها مشبوهة للغاية - لدراسة استقصائية لتحديد وضعها (إيجابي أو سلبي) وتحديد إمكانية وجود مناطق مشبوهة فيها. وتتوقع السنغال، بعد الانتهاء من الدراسات الاستقصائية الإضافية التي سيتم إجراؤها في هذه المناطق المتعذر الوصول إليها في الوقت الحالي، أن يكون مجموع الأسطح الملوثة أعلى من المجموع المعروف حالياً. وبالتالي سيكون من غير الواقعي وغير العملي أن تُقدم إسقاطات في الوقت الحالي بشأن الأسطح ينبغي أن تزال منها الألغام أو بشأن تلك التي سيتم "إلغاؤها" عن طريق تقنيات التحرير في حين أن مجموع الأسطح المشبوهة غير معروف.

٢٠- وسيشجع البرنامج على استخدام المجموعة التقليدية من تقنيات تحرير الأراضي (دراسات استقصائية عامة وتقنية؛ وتخفيض المناطق؛ وإزالة التلوث من ساحات القتال، وما إلى ذلك ...) من أجل تركيز جهوده في مجال إزالة الألغام على المناطق التي تم بالفعل التأكد من وجود ألغام فيها. وسيسمح الاضطلاع بأنشطة تحرير الأراضي هذه بعدم الاضطرار إلى تطهير جميع الأسطح التي تم تحديدها كأسطح يحتمل أن تكون مشبوهة في الوقت الحاضر. وهذا هو الأسلوب الذي سيجري به استخدام هذه التقنيات في الفترة تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨ - نيسان/أبريل ٢٠٠٩، في الـ ٤١ بلدة التي يشتبه في أنها منخفضة التلوث وذلك بغية تأكيد تلوثها أو شطبها من قائمة المناطق المشبوهة.

٢١- ومن شأن توفير وسائل آلية ملائمة لظروف تضاريس ومناخ كازامانس (آلات قلع الأشجار و/أو آلة صغيرة لإزالة الألغام)، إذا ما تحقق، أن يقدم دعماً قيماً لأفرقة مزيلي الألغام بالمعدات اليدوية.

- - - - -

اسم الملف:	doc.٠٨٦٣٥٩٢
الدليل:	G:\ARAFINAL\ODS\Out
القالب:	G:\word\word2003\TEMPLATEX\FINALX\APLC.DOT
العنوان:	الجمعية العامة
الموضوع:	
الكاتب:	George
كلمات أساسية:	
تعليقات:	
تاريخ الإنشاء:	٢٠٠٨/١١/٢١ ٠٩:٥٠:٠٠ ص
رقم التغيير:	٢
الحفظ الأخير بتاريخ:	٢٠٠٨/١١/٢١ ٠٩:٥٠:٠٠ ص
الحفظ الأخير بقلم:	George
زمن التحرير الإجمالي:	١ دقيقة
الطباعة الأخيرة:	٢٠٠٨/١١/٢١ ٠٩:٥٠:٠٠ ص
منذ آخر طباعة كاملة	
عدد الصفحات:	٤
عدد الكلمات:	١،٦٦٤ (تقريباً)
عدد الأحرف:	٩،٤٩١ (تقريباً)